

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٨١٥ لسنة ٢٠١٦

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق والقوانين المعدلة له ؛

وعلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى والقرارات الوزارية المعدلة لها ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرار وزير العدل بإنشاء مأموريات مكاتب الشهر العقارى وتعيين مقر كل منها ودائرة اختصاصها اعتباراً من ١/١/١٩٤٧ ؛

وعلى قرار وزير العدل المؤرخ فى ٢١/١٠/١٩٤٧ بتعيين عدد مكاتب التوثيق ومقر كل منها واختصاصه ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ؛

وعلى قرار وزير العدل المؤرخ ٢١/١٠/١٩٤٧ الخاص بإنشاء فرع توثيق أبنوب ؛

وعلى قرار وزير العدل المؤرخ فى ٢٥/٧/١٩٦٢ الخاص بإنشاء مأمورية شهر عقارى أبنوب ؛

وعلى مذكرة رئيس قطاع الشهر العقارى والتوثيق المؤرخة فى ١٤/١/٢٠١٦ ؛

قرر:**(المادة الأولى)**

ضم ودمج مأمورية الشهر العقارى بأبنوب مع فرع توثيق أبنوب التابعين لمكتب الشهر العقارى والتوثيق بأسيوط تحت مسمى «مأمورية الشهر العقارى والتوثيق بأبنوب» ، ويشمل اختصاصها الحدود الإدارية لمركز شرطة أبنوب شهراً وتوثيقاً .

(المادة الثانية)

يلغى كل ما يخالف ذلك من قرارات .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من ٢٠١٦/٣/١

صدر فى ٢٠١٦/١/٢٠

وزير العدل

المستشار/ أحمد الزند